حولية الكوفة

دورية سنوية محكمة، تعنى بالدراسات والبحوث التراثية والمعاصرة المتخصصة بشؤون مدينة الكوفة ومسجدها المعظم
تصدر عن أمانة مسجد الكوفة والمزارات الملحقة به . العدد الثامن . شوال ١٤٣٩هـ / تموز ٢٠١٨م

٨

ديوان الوقف الشيعي
أمانة مسجد الكوفة
والمزارات الملحقة به

المشرف العام
السيد محمد مجيد الموسوي

رئيس التحرير
د. كامل سلمان الجبوري

مقاومة الكوفة للاستعمار البريطاني في ثورة العشرين

(مؤتمر الكوفة نموذجاً)

الدكتور محمد عبد الرحمن عريف(*)

جمهورية مصر العربية - جامعة عين شمس

مقدمة

أحاول في هذه الدراسة أن أعرض لبعض ما بدأت به بريطانيا من محاولة لضم العراق لمشروعها في الهند، ودور الكوفة في مقاومة هذا المشروع، متمثلاً في دور ثوار الكوفة ودعمهم لثورة العشرين وتم اختيار (مؤتمر الكوفة نموذجًا لهذا الدور).

أحاول كذلك أن أعرج على بعض جذور تلك المطامع والمصالح في العراق وأهمية تحققها، وذلك عندما بدأت القيادة العسكرية البريطانية بوضع الخطط العسكرية لاحتلال جنوب العراق عن طريق الخليج العربي، بعد أن شكلت حكومة الهند لجنة رباعية عام ١٩١١م، جاء في تقريرها في كانون الثاني/يناير ١٩١٢م، على ضرورة احتلال العراق، من خلال تنشيط القناصل البريطانيين في بغداد والبصرة والموصل على إعداد المعلومات العسكرية والاقتصادية عن الجيش العثماني وتسليحه وتوزيعه، ووضع الخرائط العامة عن العراق ولاسيما التوزيع العشائري.

قاومت السلطة المحلية العثمانية الاحتلال البريطاني، وأيدها رجال الدين العراقيين في إصدار فتوى (مقاتلة الكفار) التي اتخذت أشكالاً متباينة في الرد على الاحتلال، إذ هبّ آلاف العراقيين من عرب وأكراد بقيادة رجال الدين لوقف الزحف البريطاني على مدن العراق منها في موقعة (الشعيبة) في نيسان/ابريل ١٩١٥م ومناطق أخرى، ونددت الجرائد العراقية بالاحتلال ودعت المواطنين إلى القتال والتصدي له بكل السبل المتاحة.

الأهداف البريطانية في العراق

لقد كانت خطة بريطانيا في العراق الاكتفاء باحتلال ولاية البصرة فقط ولكن نجاح قواتها في احتلال البصرة جعلها تغير خطتها والتقدم لاحتلال بغداد وفقًا لاعتبارات سياسة وجدت فيها تهدئة الحالة في إيران، وإبعاد العثمانيين عن التجمع العسكري في العراق الذي سيؤثر مستقبلًا على المحتلين البريطانيين، فضلًا عن تقوية مركز بريطانيا في الهند من خلال صعوبة اتصال العثمانيين بأفغانستان وتحريض قبائلها الحدودية مع الهند على الثورة ضدها.

كان واضحًا من السياسة الدولية أن بريطانيا رسمت لوجودها في العراق ما يضمن بقاءها طويلاً، فعزمت على تهدئة الحال، ووجدت من الأفضل لها كسب ود الدول المتحالفة معها في منطقة الشرق الأوسط فأصدرت وفرنسا تصريحًا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨م، خففت فيه من قيودهما على العرب أيام الحرب العالمية الأولى، وسمحتا بعودة العراقيين إلى بلادهم، وأملتهم على توفير الأمن وفرض النظام والارتقاء ببلادهم خيرًا، وتأسيس حكومة وإدارة وطنية تستمد سلطتها من رغبة السكان الوطنيين، وإعادة القومية العراقية إلى الحياة، وان غايتهما في العراق وسوريا (الاعتراف بهذه الأقطار بمجرد تأسيس حكومات تأسيسًا فعليًا. وان تساعدا على تعميم التعليم والتهذيب وان تضعا حدا للتفرقة التي طالما توخاها الأتراك في سياستهم).

ليس احتلال بريطانيا للعراق في أثناء الحرب العالمية الأولى، وليد سياسة آنية أوحى بها إشراك الدولة العثمانية بالحرب، وإنما استجابة لمطامع بريطانيا القديمة بأرض العراق، لأهمية موقعه الجغرافي ذي الصلة الوثيقة بين ما يجري في

شبه القارة الهندية ومسارها في الخليج العربي، فضلا عن وجود النفط الباعث الأساسي الآخر لاتجاه بريطانية نحو العراق، ولضمان نجاح سياستها على أساس الأسواق الجديدة والمواد الخام فيه، وما فكرت أن تصطدم سياستها بوابل مقاومة القبائل العربية الخليجية المعارضة لها، حتى أقامت مركزا تجاريا لها في البصرة وعززت ذلك بنشاط علاقتها بالدولة العثمانية، من خلال بعثة (جسني) لمعرفة صلاحية النقل في نهري دجلة والفرات ومسحهما لأغراض الملاحة ظاهرا ولأغراض سياسية عسكرية باطنًا، من خلال بسط نفوذها على العراق تمهيدًا لما يتيسر لها عمله فيه في المستقبل، ساعدتها على ذلك الإرساليات البريطانية الطبية والتبشيرية وفتح دوائر البريد البريطانية في بغداد والبصرة[١].

إن السمة الغالبة على الأفكار والخطط والمشاريع للاحتلال البريطاني في العراق أيًا كانت الجهة التي صدرت عنها الرسمية فيها أو قرارات القادة العسكريين هي تحقيق المصلحة البريطانية قبل كل شيء، فعملت على إصدار القوانين التي تتطلبها الأوضاع المحلية التي تبنتها اللجان العسكرية البريطانية، يجاريها الحكم بعض شيوخ القبائل في حكمهم على العرف العشائري، ثم رسمت سياستها المستقلة فيما تراه ممكنا على نظام سياسي هيكلي للدولة ككل في أنظمة جزئية ذات وظائف متخصصة كالسلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) مبتغية بذلك تحقيق مآربها الاستعمارية بصورة مماثلة لمحيطها الدولي نظريًا، اختلفت فيه عن الواقع الفعلي، التي أغاضت العراقيين بتلمسهم أن بريطانيا أنكرت وعودها وقراراتها لحماية امن العراق والالتزام بصون الكرامة واحترام العراقيين، وعملت على إساءة معاملتهم في وطنهم وعظّمت المكانة الاجتماعية لعشائر العراق محاولة منها لفصلها عن كيان المدن واستخدامهم كسلاح قوي مع المتغيرات الجديدة، الأمر الذي ولّد جراحات بليغة ومؤلمة على المستويات السياسية والاجتماعية نتج عنها قيام التمردات والثورات[٢].

لقد شخصت مظاهر السياسة البريطانية في منطقة الفرات الأوسط ما خفي منها في دراسة الوثائق البريطانية السرية وما نشر وقتها في الكتب والصحف المحلية، التي أظهرت واقع العراق السياسي والاجتماعي وما نتج عنها في قيام الثورات والانتفاضات المحلية في معظم مناطق العراق وبالأخص مدن الفرات الأوسط وعشائرها، حتى رضخت حكومة الاحتلال لمطالب الثوار وأجبرتها على تغيير سياستها في تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٢٠م، ورسمت لكل ما سيحدث لها سياسيًا باختيارها وقبولها لميلاد المملكة العراقية في ٢٣ آب ١٩٢١م[٣].

نمو المصالح البريطانية في العراق

برزت أهمية موقع العراق في نظر السياسة البريطانية مع ازدياد أهمية منطقة الخليج العربي دوليًا وتصاعد الصراعات السياسية والاقتصادية العالمية فيها، ولاسيما أن بريطانيا توسعت تجارتها في منتصف القرن التاسع عشر، وأصبح بوسع المقيم البريطاني في العراق أن يحقق مساعي دولته وطموحاتها بكلمة منه إلى الحكام العثمانيين في اسطنبول، والتي لم يفتأ بعض من زعماء العشائر العراقية أن يطلب الحماية أو العون من المقيم في التأثير بالولاة العثمانيين أحيانًا[٤].

رسمت بريطانيا طريقاً برياً بامتداد نهري دجلة والفرات، وسيرت باخرتين فيهما، لمعرفة صلاحية النهرين للملاحة، بعد أن تخلت عن مشروع (بالمرستون) في مد خط حديدي عبر وادي الرافدين عام ١٨٥٧م[٥]، وقد شجع ذلك الألمان في وضع خطة لإقامة سكة حديد ترمي الوصول بها إلى بغداد والخليج العربي ثم إيجاد قاعدة بحرية على الخليج، فضلا عن تغلغلها في الدولة العثمانية باعتقادها إن العراق رأس جسر سهل المنال لاقتحام الهند، لذلك أصبحت سياسة الألمان تشكل خطرا على المصالح البريطانية في الهند، الأمر الذي حفز بريطانيا على سرعة الاندفاع العسكري نحو الشرق الأوسط والعمل على توطيد العلاقات الجيدة مع دول الخليج العربي وعقد المعاهدات، وقد وجدت هذه الدول فيها صيانة لمركزها ضد السلطان العثماني والشاه الإيراني على حد سواء[٦]، فضلًا عن بعث بريطانيا إلى العراق دوائر مخابراتها العسكرية والسياسية، عملاء بصفة سائحين ومبشرين وآثاريين، لتحصل على معلومات أدق عن العراق من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

حصل البريطانيون النفوذ التام في العراق وأهابهم الولاة العثمانيون وأصبحوا ذات سطوة عالية، وفي الأكثر أداروا

(١) فلاح محمود خضر، عبد الكريم حسين عبد، سياسة الاحتلال البريطاني للعراق في منطقة الفرات الأوسط ١٩١٧-١٩٢٠م، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد السادس، آذار/ مارس ٢٠١٢، ص٤١٧.

(٢) فلاح محمود خضر، عبد الكريم حسين عبد، المرجع السابق، ص٤١٧.

(٣) المرجع السابق، ص٤١٨.

(٤) ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، مطبعة الأديب، ط٦، بغداد، ١٩٨٥م، ص٣٠٧.

(٥) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، الجزء الأول، ترجمة سليم طه التكريتي، مطبعة الفجر، بغداد-١٩٨٩م، ص٥٨.

(٦) المصدر نفسه، ص٦٨.

وكالات قنصليات الدول الأخرى في العراق، ولهم ثلاث قنصليات واحدة في البصرة وأخرى في بغداد وثالثة في الموصل، يديرها وكيل سياسي ثم مقيم، وكانت وظيفتا القنصل والمنقب الأثري تتحدان في شخص واحد، وكان تحت تصرف القنصل باخرة تلازمه في إعماله على الدوام[1].

تمتع الوكلاء البريطانيون بحرية التنقل في العراق، وحصلوا على امتيازات كثيرة في الملاحة النهرية ودوائر البريد الهندية، ومنزلتهم نافذة ومحترمة في الأوساط السياسية والاجتماعية العراقية، استفاد منهم بعض شيوخ العشائر والتجار، وبذلك حصلت بريطانيا على القسط الأوفر في التجارة بين الشعوب الأوربية في العراق[2].

اتضحت دوافعهم السياسية في العراق بعد أن تستروا بإقامة المشاريع الاقتصادية وطرح شعارات المصلحة العامة ومنفعة العراق بإطلاق عناوين التمجيد للعراقيين وخدمة الإنسانية، بدعاية يعيدون إلى أذهان العراقيين ماضي بلادهم المجيد وتراث إمبراطورية العرب المسلمين فيها، وتبرير ما قد تقتضيه المشاريع التي سيحققونها من نفقات خزينة الدولة لإتمام ضبط فيضان نهري دجلة والفرات وإنشاء السدود لمصالح الزراعة، وتنفيذ المشاريع العمرانية والصناعية، التي من شأنها تنمية الرغبة البريطانية في وضع قدمها في العراق، وأقامت صداقات حميمة وكثيرة مع العراقيين[3].

سعت بريطانيا بواسطة شركاتها (لنج والشركة العثمانية للملاحة النهرية)[4] التدخل بدبلوماسية عالية في أوساط الحكومة العثمانية للحصول على امتيازات اقتصادية كبيرة في ولاياتها ولاسيما في العراق، منافسين في ذلك الدبلوماسية الألمانية الناجحة في العلاقات التجارية والاقتصادية مع العثمانيين، وبحنكة الوكيل البريطاني (كلوديوس ريج) دخل العراق حظيرة النفوذ البريطاني، وتمكن من السيطرة على الجهاز الحكومي وان يكون مهيبا وذا الصدارة في بغداد، وقد سارت العلاقات البريطانية-العراقية من بعده بالشكل الذي حقق المصالح البريطانية في العراق[5]، وكادت الشركات البريطانية أن تحصل على استغلال المناطق النفطية في الدولة العثمانية، إلا إن إصدار السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م) فرمانا يقضي بنقل ملكية الأراضي النفطية في العراق من الخزينة الخاصة إلى أملاك الدولة، قد خيب آمال البريطانيين في عقد الاتفاق[6].

أسباب ومقدمات ثورة العشرين في العراق

تجسد موقف العراقيين الرافض للاحتلال ونظامه الجديد في محاولته تطبيق أسس سياسته في الهند إلى مواقف ثورية وشديدة تنم عن أن الناس عدّوا من يعمل مع البريطانيين كفارًا، وصاروا يلعنوهم في الشوارع والمقاهي، وكثيرًا ما يتحول موقفهم إلى مجابهة مسلحة منتظمة، ففي مدينة النجف قادت (جمعية النهضة الإسلامية) السرية الثورة الشعبية ضد الاحتلال والتي كانت لها وقعًا كبيرًا على العشائر في تهيئة وتنظيم القتال في المنطقة[7].

تفجرت انتفاضات شعبية ضد البريطانيين في المناطق الكردية كلفتهم خسائر كبيرة ولاسيما في السليمانية، التي سرعان ما أفصحت بريطانيا بعد إن لمست خطورتهم على امن المنطقة وعرقلة سياستهم فيها عن سياستها الجديدة في المنطقة من خلال إخبار الأكراد مضامين كتاب وكيل الحاكم الملكي العام الذي نص على (خولتني حكومة صاحب الجلالة أن أطمئنكم شخصيًا بانها لا تنوي انتهاج سياسة انتقامية نحو الأكراد عن الأعمال التي ارتكبت خلال الحرب، لكنها مستعدة لمنح العفو العام عن الجميع... وترغب حكومة صاحب الجلالة أن أطمئنكم بان المصالح الكردية سوف لا يغض النظر عنها في مؤتمر الصلح)[8]، والتي لم تضمن للأكراد فيما بعد الوفاء بوعدها وتنفيذ مقرراتها، وسايرت سياسة تركيا في مخططاتها تجاههم في سياسة الصهر العنصري والقمع الدموي، وفي كربلاء وبابل وبغداد وغيرها عقدت الاجتماعات والندوات التي طالبت بتشكيل حكومة عراقية مستقلة وإنهاء الاحتلال، حيث ألقت القوات البريطانية القبض على بعض رجالاتها ونفوا إلى جزيرة هنجام[9].

ترك الاحتلال البريطاني بصماته على المجتمع العراقي من الأوجه جميعًا، على أساس (فرق تسد) القائمة على تعزيز

(١) ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص٣٣٥.

(٢) Langley K, M, The Industrialization of Iraq, Cambridge, 1961, P24.

(٣) زكي صالح، منشأ النفوذ البريطاني في بلاد مابين النهرين، بغداد-١٩٤٩م، ص١٤٢.

(٤) علاء موسى كاظم، الدبلوماسية البريطانية في العراق ١٨٠٨-١٨٢٣م، مجلة أفاق عربية، عدد ١٢ آب ١٩٨٠م، ص١٠٧-١٠٨.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند، دار الشؤون الثقافية، ط٢، بغداد-٢٠٠٤م، ص١٧٨.

(٧) عبد الرزاق الحسني، ثورة النجف، مطبعة العرفان، ط٥، صيدا، ١٩٨٣م، ص ص٣٠-٤١.

(٨) المس بيل، المصدر السابق، ص ص٢١٣-٢١٤.

(٩) محمد حسين الزبيدي، العراقيون المنفيون إلى جزيرة هنجام، دار الحرية، ط٢، بغداد، ١٩٨٩م، ص٤٤.

ربطه بأسواقها الخاصة والأسواق الرأسمالية عامة، من خلال الاعتماد المباشر في اقل عدد ممكن من رؤساء ومتنفذي العشائر العراقية، وأقاموا علاقات معهم منذ الاحتلال في تركيز القوة الاقتصادية (الأرض) والسلطة (الإدارية) بأيدي الشيوخ[1].

رأى العراقيون في الاحتلال البريطاني الغلاء غير المعهود، إذ ارتفع سعر خبزه اليومي خلال سنوات قليلة بمقدار ١,٥: ٢,٥ مرة والشاي بمقدار ثلاث مرات والسكر بمقدار خمس مرات، وكثيرًا ما توزع بالبطاقات[2].

إزاء ذلك قامت السياسة البريطانية على ستر سياستها في إشغال مسؤوليها العاملين في العراق ممن يفتقرون إلى الخبرة الإدارية والحنكة السياسية والجهل بطبيعة المجتمع العراقي، في أن العراقيين غير قادرين على الإدارة بنفسهم، وصار الموظفون الأجانب الجدد صارمين في تطبيق الأنظمة والقوانين لا يراعون فيها أحداً، وكثيرًا ما كانوا يعاملون الناس بعدم الاحترام، على النحو الذي اعتادوا عليه في الهند بغض النظر عن الفرق بين شخصية ونفسية العراقي والهندي[3]، وتحفظت السلطة البريطانية على عودة الضباط العراقيين من سوريا وتركيا الذين يؤلفون نخبة المثقفين العراقيين آنذاك، قد جعلها في مأزق سياسي واجتماعي عندما عزمت على ترشيح الأمير (فيصل) ملكًا على العراق والقبول بشروطه في إدارة الدولة الجديدة[4]، عززه الترحيب الشعبي الكبير بالأمير (فيصل) في معظم مدن العراق.

قلد الحكام البريطانيون أناسًا عوامًا ومنبوذين في المجتمع بعض المناصب الإدارية، وفي أمور الشرطة ألبستهم سراويل قصيرة والتي لم يألفها العراقيون، وإقامتهم في الشوارع والأزقة، وفرضت على المارة أن يسيروا في الجهة اليسرى من الشارع، والمخالف بسلوك الجهة اليمنى سهواً يتعرض للإهانة أو يضرب بالسوط يلفحه جنود الانضباط العسكري[5]، الأمر الذي أزعج الفئات الاجتماعية وولد عندها الاستياء والكره في التعامل أو إنجاز متطلبات الإدارة الناجحة، فضلا عن سماع الحكام البريطانيين شكاوى الفلاحين من دون الأخذ ببراهين الملاكين، مما أدى إلى التقليل من مكانتهم في المجتمع وأصبحت طبقتهم مستاءة من الحكومة، فانضموا إلى التجمعات والتنظيمات السياسية والسرية ذات الأهمية بين الفئات الاجتماعية والدينية المشتركة[6]. لذلك سار الحكام البريطانيون على أسلوب هدر كرامات الناس من خلال الضرب والإهانة والزجر وعلى طريقة ما نقلته قصص ألف ليلة وليلة في خروج الملوك، فيقدم الشرطي أو العسكري بيده عصا وبخطوات سريعة يصرخ بأعلى صوته (قوموا... قوموا) على الجالسين في المقاهي والراجلين في الشوارع ليحيوا الضابط البريطاني المار في ديرتهم، والذي يحيي الواقفين بابتسامة ساخرة واستخفاف مقيت، ومن لم ينتبه له لانشغاله بحديث مع زميله أو بابتياع حاجة انهالت عليه السياط[7]، كذلك ولد سلوك حاكم النجف الكابتن (كرين هاوسF. S. Greenhouse)، الغبطة والألم والإهانة على مجتمع المدينة في إساءته السير في الشارع وأمامه من يستعمل السوط على الناس لفسح الطريق أمامه[8].

أجبرت شرطة الإدارة البريطانية الرجال العراقيين على النزول من ظهور خيلهم عند دخول المدينة وأصدروا عليهم الأوامر المهينة والمخجلة بإبقائهم واقفين مدة طويلة والعمل على جمع فضلات الخيل وإفرازاتها (الروث) إمعانا منهم بالتنكيل والإهانة[9]، ومن يخالف نظام السير في شوارع المدينة وفي الجسر بركوب الحيوانات (الحمير، الخيل والإبل) يعاقب بالضرب المبرح بعصا غليظة[10]، وفي مدينة الديوانية أمر (الميجر ديلي) أن يترجل الخيال عن ظهر حصانه قبل وصوله إلى البلدة بخمسمائة متر ويخلع عقاله ويسير مشيًا على الأقدام[11].

(١) كانت وسيلة مؤثرة على المجتمع في إطاعتهم لرئيسهم الذي وجدوا فيه ضمان حل مشاكلهم والتقرب به من سلطة الاحتلال عند المراجعات الرسمية. وضح ذلك في تقرير الحاكم السياسي البريطاني في العمارة قوله (لقد ساعدنا أيام الحرب إبقاؤنا على شيخ واحد في مقاطعات كبيرة... إن المهمات الآتية جعلت من الضروري والعملي إسناد الشيوخ الكبار). انظر، محمد سلمان حسن، طلائع الثورة العراقية، العامل الاقتصادي، الثورة العراقية الأولى، مطبعة النعمان، ط٢، بغداد، ١٩٥٨م، ص ص١٧-١٨.

(٢) علي آل بازركان، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، مطبعة الأديب، بغداد-١٩٥٤م، ص١٥.

(٣) عبد العزيز القصاب، من ذكرياتي، بيروت-١٩٦٢م، ص ص ١٩٨-١٩٩.

(٤) وميض جمال عمر نظمي، ثورة ١٩٢٠م، بيروت ١٩٨٥ ص١٧٣.

(٥) علي الوردي، الجزء الخامس، المصدر السابق، ص٢٣.

(٦) وبذلك احدث الاحتلال طبقات اجتماعية اصبح فيها المحترم ذليلًا والذليل محترماً، وسيء احترام الأشراف وذوي النسب الرفيع، الذي كان بارزاً في العهد العثماني. انظر، ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث، الجزء الأول، ص١٩٣.

(٧) طالب مشتاق، أوراق أيامي، الجزء الأول، دار واسط للدراسات والنشر، بغداد-١٩٨٩م، ص٩٠.

(٨) جعفر محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، الجزء الأول، ب ط، صيدا-١٣٥٣هـ ص٢٤٩.

(٩) عبود الهيمص، ذكريات وخواطر عن أحداث عراقية في الماضي القريب، مطبعة الراية، بغداد-١٩٩١م، ص٤٣.

(١٠) علي الوردي، الجزء الرابع، المصدر السابق، ص٤٠١.

(١١) المصدر نفسه، الجزء الخامس، ص٣٢.

أما محاكمهم فكانت شاذة ومنافية لأبسط قواعد العدل، فيخبر الحاكم السياسي في الديوانية المتنازعين انه سيرمي العملة النقدية المعدنية على الأرض، فان كانت صورة (طره) فسيحكم لصالح فلان، وان كانت كتابة (كتبة) فسيحكم لخصمه[1]، وانطوت تلك الإعمال على الاستخفاف بعقول الناس وإذلالهم إذ كانت تلك المحاكمات اشد وطأة من سلوك الولاة العثمانيين.

اتخذت حكومة الاحتلال إجراءات صارمة ضد (الأشقياء) وحملة السلاح، فقد حكمت على من يلقى القبض عليه ليلاً وحامل سلاحه بالإعدام، وشاهد المواطنون صباح كل يوم جثثًا معلقة على المشانق، فولدت تلك السياسة ذعرًا بين الناس وعزموا على التخلص من أسلحتهم برميها في النهر والآبار أو بدفنها تحت الأرض، وشاع بين الناس أن المحتلين جلبوا معهم القطط القادرة على كشف السلاح المخبوء في البيوت عن طريق الشم[2].

ركزت السياسة البريطانية على تقويض مقومات الإقطاع وترسيخ دعائمه وتنظيم أسسه قانونيًا من أجل تكوين قاعدة اجتماعية مضمونة يمكن الاعتماد والركون إليها في الحكم، وبذلك عملت على إصدار (قانون دعاوى العشائر المدنية والجزائية) المستمد من نظام هندي، من خلال الاعتماد على اقل عدد من ابرز متنفذي الريف باركان السلطة السياسية والإدارية في أيدي الشيوخ[3]، وبموجبه فصل المجتمع العشائري قانونًا عن المحاكم المدنية، حيث سمحوا بالعمل بالفصل في أمور العدالة بين رجال العشائر، الذي احتوى على مواد عقابية لم يألفها الناس حتى قبل الإسلام، فقد عرضت المنازعات على محاكم عشائرية لتحقيق الرضا من خلال دفع دية الدم إلى أهل القتيل أو فصل الاعتداءات بمبالغ يحددها المجلس العشائري وبحضور الضابط السياسي البريطاني ليكون لحكومة الاحتلال نصيب إيرادي من المبلغ المدفوع باعتباره تأكيد المسؤولية الجماعية لسلوك الفرد، لإذلال الشعب العراقي وتمزيق وحدته الاجتماعية وحتى الدينية[4].

سار الاحتلال في منطقة الفرات الأوسط عند اختيار بعض الشيوخ دون مراعاة القواعد المتعارف عليها في وراثة المشيخة، من أن الرئاسة العامة في العشيرة الكبيرة تنحصر حسب العرف العشائري في سلالة الرئيس الأكبر دون إخوته أو أبنائه لكن الانكليز اختاروا لرئاسة العشيرة ممن أبدى لها الصداقة والولاء أو له صلة سابقة بهم في العهد العثماني بغض النظر عن مقامه الحقيقي في عشيرته[5]، والذي كان له أثر على سياستهم عند اندلاع ثورة العشرين من مواقف مؤيدة أو معارضه لهم، وإمعاناً بإذلال الشيوخ وإضعاف تعسفهم، سمحت حكومة الاحتلال لقبول شكاوى الفلاحين ضد شيوخهم وان كانت ملفقه وغير صحيحة والنظر فيها، حتى أصبحت طبقة الملاكين والشيوخ من المعارضين والمستائين للحكومة[6].

مارست حكومة الاحتلال أساليب أخرى منها سياسة التحبب بين السكان وأظهرت ذلك في مدينة بغداد على دحض دعاية العثمانيين ضدهم فصاروا يحترمون المساجد والمراقد المقدسة وسمحوا بإقامة الشعائر الدينية المختلفة وزاروا رجال الدين معلنين حبهم للإسلام وجاؤوا لخدمتهم، وتقربوا نحو طائفة السنة وأغروا علماءهم بقبول الوظائف والاهتمام بدوائر الأوقاف وأغدقوا عليهم الأموال، وفي المقابل اهتموا أكثر بطائفة الشيعة وراعوا مواكبها وطقوسها الحسينية التي تقام في شهر المحرم وقدّموا لهم ما تحتاجه تلك المواكب من مظاهر الحماية والمواد النادرة كصفائح النفط ونسيج الأكفان[7]، التي من خلالها أججت الطائفية لتمزيق وحدة المجتمع العراقي في ممارسة التنكيل بقياداتهم الدينية بالاتهامات السياسية أو التحريض على أثارة الفتن وتهويلها في المناسبات الدينية المختلفة[8].

أشاع المحتل البريطاني النعرات الدينية والمذهبية بأسلوب مقيت في أكثر مدن العراق، حيث أشار التقرير الإداري البريطاني لشهر تشرين الأول ١٩١٨م أن الإدارة البريطانية تعتزم تعيين قاضٍ سني في مدينة النجف، فضلا عن إصدار تعليمات على العمال العاملين عندها بإجبارهم ارتداء ثياب موحدة بحسب انتمائهم القومي والطائفي، فالعمال السنة يرتدون كوفية حمراء وعقال اسود ويرتدي إخوانهم من الشيعة كوفية زرقاء وعقال ابيض، وربط فئة المسيحيين الدينية بوشائج قوية مستغلين بذلك ما خلفته مظاهر السياسة

(١) عبود الهيمص، المصدر السابق، ص٤٢.

(٢) علي الوردي، الجزء الرابع، المصدر السابق، ص ٤٠١.

(٣) للمزيد من المعلومات عن القانون ينظر: نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية، المصدر السابق.

(٤) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، الجزء الأول، ترجمة سليم طه التكريتي، مطبعة الفجر، بغداد-١٩٨٩م، ص٣٣٩-٣٤٠.

(٥) علي الوردي، الجزء الخامس، المصدر السابق، ص٢٨؛ انظر وثيقة عزل وتنصيب الشيوخ في الملحق.

(٦) فلاح محمود خضر، عبد الكريم حسين عبد، المرجع السابق، ص٤٤٢.

(٧) علي الوردي، الجزء الرابع، المصدر السابق، ص٣٩٨.

(٨) فلاح محمود خضر، عبد الكريم حسين عبد، المرجع السابق، ص٤٤٣.

العثمانية في المجتمع[1] لتمزيق لحمة الشعب العراقي وإضعافه من خلال تلك السياسة، والواضح أن سياستها في إظهار الطائفية سيعود عليها بالنفع السياسي الذي ستجده في تعلق المسيحيين واليهود بحكمها، فضلا عن تهيئة ورقة رابحة لديها عن المذاهب الإسلامية تبرزها متى جاءت الحاجة إليها للضغط على المذهبين الواحدة على الأخرى بوسائل تصطنعها والتي فشلت بها في ثورة العشرين، فضلا عن استحواذ السلطات البريطانية على أوقاف الشيعة والإشراف عليها مباشرة[2].

أججت السلطة البريطانية المشاعر العربية للمواطنين في زرع النزاعات القومية والدينية والقبلية وعمدت إلى إهانة السكان من كبار السن والأطفال من العرب والأكراد على حد سواء ولم يتورع ضباطها في الكف عن ذلك، وحطم جنودها تراثهم الآثاري والحضاري في بعض المدن العراقية القديمة[3]، وعزمت في شمال العراق على كسب الآثوريين الهاربين من زعمائهم في مدينة عقرة وأسكنتهم قرب مدينة بعقوبة والقسم الأخر حلوا في بعض المناطق الكردية من أراضي الفلاحين الأكراد التي طردتهم منها، وهذه القضية من أوائل التغيير (الديمغرافي) العرقي والقومي للسكان، الأمر الذي زاد في حدة النزاع بين الأكراد والاثوريين، كما استخدم الجيش البريطاني فوجين من الاثوريين المدربين في بعقوبة لإخضاع مناطق (العمادية والكويان وبرواري السفلى والعليا)[4]، وركزت السلطة البريطانية على زرع الشقاق بين القوميات والقبائل والأديان المختلفة، عندما دمجت منطقة اليزيديين بمنطقة جبل سنجار إداريا[5]، ليدب النزاع المستحكم بينهما، مبتغية بذلك استمرار أعمال العنف والقتال بين المنطقتين وإبعادهما عن مقاتلتها ثم تثبيت سياستها عليهما باسم الحفاظ على امن المنطقتين[6].

عزمت السلطة البريطانية على تمزيق أواصر العلاقات الاجتماعية العشائرية فيما بينهم ودبت بين بعضهم الحزازات والحقد، الذي وصل إلى حد الاقتتال عندما أقدمت قبيلة عنزة برئيسها (فهد بن هذال) الموالي لبريطانيا هجومه على مكان (عطية أبو كلل) قرب السماوة المتهم بقتل القائد البريطاني (مارشال) في النجف، الأمر الذي اجبره على تسليم نفسه للسلطات البريطانية قبل نهاية نيسان عام ١٩١٨م[7]، ولم تفلح السلطة البريطانية في تمزيق شمل عائلة (آل كمونة) المتنفذة في كربلاء وتأجيج خلافاتها مع أسرة (آل العواد)، فضلا عن اعتقال كبيرها (فخري كمونة) من لدن السير (بيرسي كوكس) الحاكم الملكي العام وتهديد شقيقه (محمد علي) بالإقامة في بغداد ليبقى تحت أنظار السلطة البريطانية، والتي انتهت سيادتهما ومكانتهما في كربلاء بنفيهما إلى الهند عام ١٩١٧م[8].

صادرت قوات الاحتلال مطبعة الولاية، عند دخولها مدينة البصرة ورأت أن تستخدمها في طبع نشراتها وبياناتها لإطلاع السكان على سير المعارك في العراق وتستعين بها على توطيد سلطان سياستهم ومتطلباتهم، وللحيلولة دون استخدامها من الآخرين ضدهم[9]، وكانت تلك النشرات تقرأ بصوت عال على تجمع حشود الناس في المقاهي، لتؤثر أخبارها على (التأثر بالدعاية المؤيدة للبريطانيين)[10].

منعت السلطة المحتلة العراقيين من إصدار الجرائد الوطنية والسياسية، حيث سمحت فقط بصدور الجرائد الرسمية التابعة للسلطة (جريدة الموصل ونجمة الكركوكية التي تصدر نصفها باللغة التركية والنصف الأخر بالعربية، وجريدتا العرب البغدادية والأوقات البصرية والى جانبها صدرت جريدة بصرة تايمز باللغة الانكليزية) وأصدرت مجلة واحدة بعنوان (اللسان الأدبية)[11]، كتاباتها كانت وسيلة دعائية للمحتلين، تدفع جرائدهم أجوراً عالية لمن ينشر مقالا أو قصيدة يمجد الاحتلال ويعظم قادته، وبذلك أخذت القصائد (العصماء) أو المقالات (الرنانة) تنهال على الجريدة وهي تلهج بمدحهم وذم الاتراك، تحمل مقالاتهم أسماء بتواقيع مستعارة، فصحيفة العرب وصفت العرب بأهل الحضارة وعلم وشهامة ووفاء، و(الاتراك اهل عبث وجهل وفساد وقد عرفوا بنكث الوعود)[12] ونعتتهم الجريدة بكلمات مقيتة ومشينة في أنهم ما جاؤوا (الأتراك- أي وربك- فاتحين، بل مخربين عائثين)[13]

(١) كمال مظهر احمد، الطبقة العاملة الكردية، التكوين وبداية التحرك، مطبعة دار الكتب، بيروت-١٩٨١م، ص ص٤٤-٤٥.

(٢) فلاح محمود خضر، عبد الكريم حسين عبد، المرجع السابق، ص٤٤٣.

(٣) محمد طاهر العمري الموصلي، الجزء الثالث، المصدر السابق، ص١٠٤.

(٤) المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخياط، دار الكتب، ط٢، بيروت، ١٩٧١م، ص٢٢٠.

(٥) ل. ن. كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة عبد الواحد كرم، دار الحرية، بغداد-١٩٧١م، ص١٢٨.

(٦) فلاح محمود خضر، عبد الكريم حسين عبد، المرجع السابق، ص٤٤٤.

(٧) المس بيل، المصدر السابق، ص١٢٦.

(٨) المصدر نفسه، ص ص١١٥- ١١٦.

(٩) المس بيل، المصدر السابق، ص ٦١.

(١٠) هنري فوستر، الجزء الثاني، المصدر السابق، ص ص ٣٤٢-٣٤٣.

(١١) عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠م، مطبعة الإرشاد، بغداد-١٩٦٣م، ص١٥٨-١٥٩.

(١٢) جريدة العرب في ١٩١٨/٢/٢٨م.

(١٣) المصدر نفسه في ١٩١٧/٧/١٧م.

وربطت الجريدة بين سياسة التتريك والتجنيد من أن (غرض الاتحاديين في تجنيد الناس بعد تتريكهم هو لكي يحولوا دون تعلمهم علوم الدين وأداء فرائضه، ولكي يهجروا المساجد والجوامع[1]، وعلى العكس من ذلك مجدت الجريدة الاحتلال البريطاني وصورته بأنه كان (بدافع سامي محض حينما أقدمت على خوض الحرب في العراق فقيض لها النصر، ودخلت جيوشها الباسلة بغداد، مصافحة العرب، مصافحة الحبيب لحبيبته)[2]، والذي ولّد مجموعة منافقة ومتقلبة في نظر المواطنين العراقيين، قالت عنهم المس بيل (فالكلمات عند الشرقيين هي مجرد ألفاظ لا تعني شيئا فقد يقولون اليوم شيئا وينقضونه غدا، وهم لا يتركون هذه العادة أبداً)[3]، فضلا عن كبح الحكومة حرية الكلام والاجتماعات وراقبت السياسيين والنخب المثقفة من خلال جواسيسها، وحددت مضامين المناهج الدراسية العامة، لتحقيق ما يضمن سياستها وأهدافها في العراق، باعتقادها بأنها الوسيلة الوحيدة لنهضة البلاد الثقافية والاجتماعية مستقبلاً[4].

أفشت بريطانيا في العراق تعاطي المخدرات وسمحت علنًا من غير واعز أخلاقي ممارستها، إذ أمرت أنظمتها على إصدار تعليمات خاصة في زراعة (الخشخاش) الذي يدخل في إنتاج (الأفيون)، وسمحت باستيراده وخصصت رسوم جمركية يدفعها المستورد ومنحت إجازات للبيع العام لتسهيل توصيله إلى جميع أنحاء العراق[5]، تصبو من ذلك تحقيق نتائج اجتماعية سلبية تؤثر على الروابط الاجتماعية، وإضفاء حالة الانتشاء منه بتخدير عقول الشعب وخموله مؤديًا إلى إبعاده عن معتقداته وإيمانه بدينه، وسلوك هاوية الرذيلة والموبقات التي تبعده عن المطالبة بحقوقه وتضعه في الشرك المذموم اجتماعيًا ودينيًا[6].

كانت محصلة سياسة الاحتلال البريطاني تعزيز التناقضات والمشكلات الاجتماعية، ورزح العراق تحت كابوس اشد وطأة وأكثر خبثًا وتنوعًا عما كان عليه في العهد العثماني، وربطته بأسواقها خاصة والأسواق الرأسمالية عامة، وأصبح الاحتلال في نظر العراقيين واقعا مرفوضا إلى درجة أنهم لم يتأثروا بإجراءاته الايجابية مقارنة بما سرى عليهم في العهد العثماني، فكان صورة قاتمة للمحتل الذي فرض إرادته بحكم مركزي قوي أفضى بتحقيق أهدافه الاستعمارية[7].

على الرغم من ورود تلك المساوئ في سياسة الاحتلال البريطاني إلا إن هذا الدور لم يخل من محاسن في تهيئة بعض العراقيين للاتصال بالمدنية الغربية اتصالا مباشرا والتأثر فيهما حسبما تقتضيه الأحوال الاجتماعية والفكرية لهم، فقدمت الحكومة البريطانية نموذجا لحكومة حديثة أكثر حداثة من حكومة العثمانيين في نشر النظام وإطاعة القانون ومعالجة مشاكل البلاد وتوضيح فكرة الحكومة الجديدة وهيات الظروف الملائمة لقيام الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١م، التي أدت إلى حدوث تبدلات جوهرية في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية[8].

لمكافحة مرض الكوليرا الذي ظهرت أعراضه في العراق، صدرت أوامر مشددة بفرض التطعيم الإجباري على معظم السكان، ونقل كل مريض مشتبه به إلى مستشفى العزل، وصاحبها منع السفر إلا لمن يحمل وثيقة تطعيم ضد المرض[9]، وان كانت بادرة حسنة وصحية إلا أن الناس ضجرت من هذه الإجراءات وتهربوا من رجال التطعيم إليهم، وانتشرت وثائق تطعيم مزورة تباع خفية عن أنظار الحكومة للمسافرين، فضلا عن كتمان أمر المصابين بالمرض عن الحكومة كي لا تنقله إلى مستشفى العزل لاعتقادهم أن هناك يقتل مرضاهم[10].

وصف التقرير الرسمي البريطاني حالة بغداد الاقتصادية (لصعوبات ناشئة عن قلة وسائل النقل، ولم تتوفر وسائل النقل لتصدير الجلود والصوف والمواد الخام الأخرى التي تجمعت في بغداد قبل احتلالنا، والتي نحن في حاجة ماسة لها في الوطن ويصدق ذلك على التمور أيضا... وعلى هذا فقد تأثر الوضع المالي في ولاية بغداد في صورة عكسية ولكنه ما لبث إن تحسن)[11]، ومدت الإدارة البريطانية في وقت قصير جدا عام ١٩١٨م خطوطا حديدية بين بغداد والحلة مع خط فرعي من الحلة إلى الكفل وآخر من الناصرية إلى السماوة، فضلا عن تحسين الطرق الصالحة لحيوانات الحمل فقط لتمكين المركبات من استعمالها[12]، والتي

(١) المصدر نفسه في ١٩١٧/١٢/٢٨م.

(٢) المصدر نفسه في ١٩١٧/٧/٣١م.

(٣) Elizebeth Burgoyne (Certrude Bell) -London 1921- vol. 2,p. 57-58.

(٤) فلاح محمود خضر، عبد الكريم حسين عبد، المرجع السابق، ص٤٤٥.

(٥) المس بيل، المصدر السابق، ص٢٦٧.

(٦) فلاح محمود خضر، عبد الكريم حسين عبد، المرجع السابق، ص٤٤٦.

(٧) نفس المرجع والصفحة.

(٨) نفس المرجع والصفحة.

(٩) علي الوردي، الجزء الرابع، المصدر السابق، ص٤٠٠.

(١٠) فلاح محمود خضر، عبد الكريم حسين عبد، المرجع السابق، ص٤٤٦.

(١١) Reports of The Baghdad Wilayat، 1917، P,3.

(١٢) غسان العطية، العراق نشأة الدولة، ترجمة عطا عبد الوهاب، دار اللام، لندن-١٩٨٨م، ص ٣٣٤.

سهل عليها جباية الضرائب في لواء الحلة، كما بادرت الإدارة البريطانية إلى إلغاء بعض الضرائب مثل ضريبة الأشغال العامة وضريبة التعليم وغيرها من الضرائب الإضافية، لاعتقادها أن الاستمرار في استحصالها سيؤدي إلى استياء تام، والذي حصل في أوساط العشائريين في الديوانية، ومشتكى عشائر عفك عام ١٩١٩م من تزايد المقادير المحصلة وتقاوم الدفع سلماً[١]، والذي يدل على مدى الاهتمام الواضح في الجانب التجاري والاقتصادي دون الاهتمامات الأخرى لما توفر لهم من إرباح مالية كبيرة وإنعاش للسوق العراقية بعد أن حلت به الأزمة الاقتصادية عند دخول جيوش الاحتلال البريطاني له[٢].

كان (بيرسي كوكس Persy Kocks) أول من شغل منصب السامي البريطاني في العراق، ومنحت له السلطات التشريعية والتنفيذية، ثم خلفه المقدم (ويلسون) عام ١٩١٧م، وعيّن موظفين بريطانيين وهنود لإدارة الوحدات الحكومية، ورفعت منزلة رئيس الحكام السياسيين إلى حاكم ملكي عام له صلاحيات المخابرة مباشرة مع الحكومة البريطانية ترسل تقاريره إلى وزير الدولة لشؤون الهند معتمدين في سلطتهم على القوات المسلحة والشرطة ومجموعة من العملاء السريين[٣].

وجدت بريطانيا في توحيد قياداتها مع رؤساء العشائر الموالين لها والعاملين تحت إمرة الضباط السياسيين، وسيلة لحماية طرق المواصلات المارة في مقاطعاتهم، والإسهام في بعض الإعمال الإدارية والقضائية، ومنحتهم صلاحيات واسعة في اعتقال المجرمين والنظر في بعض الدعاوى القضائية، وعلى جمع الضرائب لقاء نسبة معينة[٤]، فضلاً عن الاستفادة منهم في تنفيذ السياسة الاستعمارية في مناطقهم، ومساعدتها في كبح الانتفاضات المحدودة، في حين بقيت عشائر (البدو) متمتعة بالاستقلال التام ومعفوة من دفع الضرائب للسلطات البريطانية مقابل اعتراف رؤسائها بالإدارة المدينة عليهم.

اختلفت سياسة الإدارة البريطانية في كردستان، على الرغم من خضوع بعض مناطقها إلى سلطة الضباط السياسيين، إلا أنها لم تتبع السياسة المركزية التي اتبعتها في المناطق الجنوبية والوسطى من العراق، وقررت تعيين زعماء القبائل الكردية ورجال الدين كرؤساء للوحدات الإدارية[٥]، والتي لم تستمر طويلاً حيث أخضعت مدينة السليمانية إلى سلطاتها المباشرة بعد إبعاد الشيخ (محمود البرزنجي) عن السلطة عام ١٩١٩م.

مقدمات ثورة العشرين في النجف

أعلنت الثورة في مدينة النجف في يوم ٢١تموز/يوليو، وعند إعلان الثورة في المدينة انسحب معاون الحاكم السياسي للمدينة حميد خان من السراي الحكومي بهدوء وبدون أي مشاكل وأصبحت مدينة النجف بعد إعلان التمرد تحكم نفسها بنفسها شأنها شأن جميع المدن العراقية التي أصبحت لا تخضع لسلطة الإدارة البريطانية المتواجدة في العراق حيث تقرر في النجف تشكيل مجلسين هما المجلس التشريعي ومجلس تنفيذي على أن يكون عدد أعضاء المجلس التنفيذي للمدينة أربعة أشخاص وهو رؤساء المحلات الأربعة الموجودة في النجف وعلى ان يكون عدد أعضاء المجلس التشريعي ثمانية أشخاص يجرى انتخابهم من المحلات حيث جرت الانتخابات في يوم ٢٥آب/اغسطس.

جاءت المفاوضات، وكانت أولى شروط القائد الإنجليزي للوفد هو تسليم الأسرى الذين كانوا معتقلين في خان شيلان بالنجف فجرى تنفيذ الطلب وسلم الأسرى في اليوم الثاني إلى القوات الإنجليزية ولكن الإنجليز لم يعلنوا جميع شروطهم للوفد وذلك لانشغال قواتهم في قتال في مناطق أخرى وفي صباح يوم ١٦تشرين الثاني/نوفمبر تلا الإنجليز على علماء ووجهاء النجف بقية الشروط عليهم وذلك بعد أن قاموا بحشد العديد من قواتهم بالقرب من المدينة وقد تم تنفيذ جميع شروط الإنجليز وبعدها دخلت تلك القوات المدينة وقامت بإغلاق باب السور وقامت بمنع الدخول والخروج من وإلى المدينة إلا بإذن منها وقد استمر هذا الحال لمدة ٢٤ يومًا.

صراع الانجليز في الكوفة

بعد هذا التاريخ أضطر رؤساء العشائر المترددون إلى الانضمام إلى الثوار تحت ضغط الرأي العام الذي كان يعد كل من لا ينضم إلى الثورة كافرًا نصرانيًا وقام الثوار ومن انضم معهم بحصار الحامية الإنجليزية الموجودة في الكوفة والتي كان يقدر عدد أفرادها بـ٧٥٠ شخصًا مؤلفة من الجنود، الشبانة، الشرطة والموظفين وكان يرأس الحامية الميجر نوربري وقد بدا الحصار الفعلي للحامية في يوم

(١) المصدر نفسه، ص٣٣٤-٣٣٥.

(٢) فلاح محمود خضر، عبد الكريم حسين عبد، المرجع السابق، ص٤٤٦.

(٣) ل. ن. كوتلوف، المصدر السابق، ص١١٤؛ المس بيل، المصدر السابق، ص٢٣٢.

(٤) محمد طاهر العمري الموصلي، تاريخ مقدرات العراق السياسية، الجزء الثالث، مطبعة دار السلام، بغداد-١٩٢٥م، ص٥.

(٥) كمال مظهر احمد، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية، بغداد-١٩٧٨م، ص٧٩-٩٦.

٢١تموز/يوليو، وأناط الثوار بأمر الحصار بعلوان الحاج سعدون رئيس بني حسن، وقد كانت الحامية قد تحصنت في الخانات المشرفة على النهر كما كانت الباخرة الحربية آير فلاي قد رست في النهر تجاه الحامية لحمايتها، وقد كانت الطائرات الإنجليزية تقوم بالإغارة على الكوفة طيلة مدة الحصار على الحامية وفي يوم ٢٤تموز/يوليو ألقت إحدى الطائرات ثلاث قنابل على جامع الكوفة الكبير فأدى ذلك إلى مقتل العديد من الناس الذين كانوا متواجدين في الجامع، وقد استمر حصار الثوار للحامية الإنجليزية زهاء ثلاثة أشهر وفي يوم ١٧تشرين الأول/ أكتوبر، وعند الساعة الثامنة صباحًا وصلت القوات الإنجليزية إلى الأطراف الشمالية من البلدة وكان الثوار متجمعين في البلدة وبعد معركة ما بين الطرفين استطاعت القوات الإنجليزية دخول البلدة وكان ذلك عند الساعة التاسعة والنصف من صباح نفس اليوم كما تم في اليوم نفسه فك حصار الحامية الإنجليزية وفي يوم ٢٠ من نفس الشهر استعادت القوات الإنجليزية المدفع الذي كان الثوار قد غنموه منهم في معركة الرارنجية والذي كان قد أستعمل في قصف الحامية الإنجليزية إثناء فترة الحصار لها.

نشطت الأفكار القومية الهادفة إلى تحقيق استقلال العراق بين المثقفين العراقيين في المدن، كقوة ثورية تقف بحزم في المعسكر المعادي للسياسة البريطانية، ساندتهم إعداد كثيرة من الحرفيين والعمال والتجار الصغار، مكونين قاعدة سياسية احتضنتها الأحزاب السياسية السرية التي لعبت دورًا واضحًا وفعالًا في قيادة العمليات العسكرية ضد الاحتلال، فضمت جمعية (حرس الاستقلال)[1] في بغداد النخب المثقفة السياسية ورجال الدين المجتهدين والشيوخ الوطنيين، حيث أقامت علاقات تنظيمية مع المؤسسات الدينية ورؤساء عشائر الفرات الأوسط رفعت شعار الاستقلال التام للعراق، وأسهمت في تحشيد الشعب العراقي ضد الاحتلال البريطاني عام ١٩٢٠م[2]، وفي مدينة النجف تشكلت جمعية (النهضة الإسلامية) من رجال الدين والنخب المثقفة بجناحين الأول (السياسي) يقوم أعضاؤه بالاتصالات السياسية والتنظيمية بين المواطنين، والثاني (الفدائي) يسعى إلى محاربة سلطات الاحتلال، التي كانت لهما علاقات حسنة مع جمعية حرس الاستقلال[3]، و(الجمعية الوطنية الإسلامية) في كربلاء[4]، تحت إشراف الشيخ (محمد تقي الحائري الشيرازي)[5]، فضلا عن وجود حزب (العهد العراقي)، الذي رأى رجاله في التعاون مع بريطانيا أمراً ضرورياً لنجاح القضية العربية عامة والعراقية خاصة.

بغية تهدئة الحالة السياسية في العراق، ورغبة بريطانيا في تحقيق الاستقلال الشكلي وفقاً لما نوه عنه التصريح البريطاني – الفرنسي في تشرين الثاني ١٩١٨م، أظهرت السياسة البريطانية إن العراقيين غير مؤهلين لتحمل الاستقلال الذاتي[6]، ووجوب إجراء الاستفتاء العام خلال المدة من نهاية عام ١٩١٨م وبداية عام ١٩١٩م، حول نظام الحكم، الذي دعت له رؤساء العشائر وممن ارتبطت مصالحهم مع السلطات البريطانية، في التصديق على صيغة معينة تضمن الشروط التي وضعتها في إبقاء الحكم البريطاني المباشر، وجاءت الأسئلة الموجهة إلى سكان العراق بالإجابة عليها[7] وهي:

- هل يرغبون في دولة عربية واحدة، تحت الوصاية البريطانية، تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل حتى الخليج العربي؟.

- هل يرغبون في هذه الحالة في رئيس عربي بالاسم يرأس هذه الدولة الجديدة؟.

- من هو الرئيس الذي يريدونه في هذه الحالة؟.

تفاوتت أراء المواطنين في الإجابة، وظهر للبريطانيين إن سياستهم في ضم العراق إلى مستعمراتهم، تقاوم بأكثرية الشعب العراقي، ورفضهم للمقترحات، التي وجدت الفئات السياسية العراقية المثقفة ورجال الدين وشيوخ عشائر الفرات

(١) جمعية سياسية وطنية تشكلت في نهاية شهر شباط عام ١٩١٩م في بغداد، برئاسة (محمد الصدر) وعضوية (جلال بابان، محمود رامز، شاكر محمود المرافق، عارف حكمت، حسين شلال، سعيد حقي، عبد المجيد يوسف، عبد اللطيف حميد، الحاج محي الدين السهروردي، علي أفندي وآخرون)، من منهاجها تسعى الجمعية وراء استقلال البلاد العراقية استقلالا مطلقا ولها موقف ومشاركات وطنية في ثورة العشرين. عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، المصدر السابق، ص ص ٧٩-٨١

(٢) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، مطبعة دار الكتب، ط٥، بيروت- ١٩٨٢م، ص ص٧٧-٨١

(٣) عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي١٩٠٨-١٩٥٨م، دار الحرية، بغداد-١٩٧٧م، ص٥٤-٥٥.

(٤) المصدر نفسه، ص٥٤.

(٥) ولد في مدينة شيراز (جنوب إيران) في سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م، ونشأ بها، ثم هاجرها إلى العراق سنة ١٢٧١هـ وأقام في مدينة كربلاء وتدرج في الدراسات الدينية وبعدها انتقل إلى مدينة سامراء وأصبح أستاذاً لجمع كبير من طالبي العلم، وبعد احتلال القوات البريطانية مدينة سامراء سنة ١٩١٧م، انتقل إلى مدينة الكاظمية في مدينة بغداد، وبعد مدة توجه إلى مدينة كربلاء في منتصف سنة ١٣٣٦هـ/ ٢٣ شباط ١٩١٨م، وتوفي في ١٠ آب ١٩٢٠م. للمزيد من المعلومات انظر: كامل سلمان الجبوري، محمد تقي الشيرازي، القائد الأعلى للثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠م، مطبعة برهان، قم - ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص٤٣.

(٦) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، الجزء الثاني، مطبعة القاهرة، القاهرة-١٩٣٥م، ص ص١٦-١٧.

(٧) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص٤٦.

الأوسط على ضرورة النضال ضد الاستعمار للحصول على الاستقلال[1]، وعززتها فتوى الشيخ (محمد تقي الحائري) في كربلاء بأن (ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب ويختار غير المسلم للإدارة والسلطنة على المسلمين)[2] والتي كانت صفعة قوية للسياسة البريطانية، نسفت أطماعها وأهدافها في العراق، ولكبح نشاط الحركة الوطنية حثت السلطات البريطانية على وضع حد للجماعات النشطة لمقاومة الاحتلال بإبعادهم خارج العراق وإيداع الآخرين في السجون.

بعد تعاظم الحركة الوطنية ونشاطاتها البارزة في معظم مدن العراق، وبغية تهدئة الوضع ألغت السلطات البريطانية اللجنة الخاصة التي يرأسها (بونكهام كارتر Bongham Karter) مدير دائرة العدلية في العراق، الذي يقترح فيه تشكيل مجلسين الأول (مجلس دولة) كسلطة تنفيذية يتألف من رئيس عربي يتمتع بنفوذ ومنزلة اجتماعية مرموقة وأحد عشر عضواً، ستة من البريطانيين وخمسة من العرب، يعينهم أو يعزلهم المندوب السامي، يمثلون دوائر الدولة أو سكرتيرين فيها، وثانياً المجلس التشريعي تعينه هيئات محلية تكون نفسها منتخبة ومن غير أعضاء مجلس الدولة يمثلون المدن والمناطق الريفية حسب عدد السكان، فضلا عن تمثيل الطوائف اليهودية والمسيحية فيه، فيصبح العدد الكلي للمجلس حوالي خمسين عضواً لسن الدستور، ويكون رئيس المجلس من غير المنتخبين إن لم يوجد مرشح مناسب للمنصب، وصلاحية المجلس وضع القانون الأساس على غرار قانون الأساس المصري لعام ١٩١٣م، كنموذج يحتذى به بعد إجراء بعض التعديلات عليه، وجعل لمجلس الدولة صلاحية إصدار القوانين وفرض الضرائب، وإضافة جملة مواد متعلقة بواجبات المجلس وصلاحياته التي لا تخرج عن التأثير السياسي البريطاني عليه، وفي فقرات المشروع الجديد الذي وضعته بريطانيا لنظام الحكم، يحتفظ الموظفون البريطانيون بسلطاتهم الرسمية السابقة، ويهيمن (مجلس الدولة) المتكون من البريطانيين والعراقيين على السلطة التنفيذية، وتحت إشراف المندوب السامي في العراق[3]، الذي لم يضمن للعراقيين صدق اشتراكهم في الحكم، حيث كان في طيات المجلس منح حق الرفض المطلق (الفيتو) للمندوب السامي حول القرارات، فضلا عن عدم إعطاء رئيس المجلس العربي حق التصويت إلا بعد تعادل الأصوات بين أعضاء المجلس والتي كانت مجمل مقررات مجلس الدولة هي صلاحية استشارية، لتثبيت بريطانيا طريقة الحكم بمشروع الدستور الذي ستصدره في العراق.

جرت اتصالات واسعة بين جمعية (حرس الاستقلال) وشيوخ العشائر والمنظمات الدينية، قوامها الاستعداد للثورة، وقيام التظاهرات والاجتماعات الشعبية، ورفع شعارات تدعو إلى إطلاق سراح المعتقلين، إذ اضطر (ويلسون) إلى امتصاص نقمة الشعب على سياستهم من خلال اجتماعه بوفد المفاوضة في حزيران ١٩٢٠م، الذي ماطل بتنفيذ مطاليب الوفد في إقامة الحكم الوطني المستقل، وتعاظمت إجراءات السلطة البريطانية القمعية بهذا الشأن، حيث أفضى الشيخ (الحائري) على دعوة المواطنين للانضمام للحركة في بغداد[4]، وأصبح الوضع السياسي في غاية التوتر عندما أفتى (الحائري) بالجهاد (مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين، ويجب عليهم ضمن مطالبتهم رعاية السلم والأمن، ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الانكليز من قبول مطالبهم)[5]، وبذلك أصبحت الثورة المسلحة ضد بريطانيا عملاً مشروعاً بموجب الشريعة الإسلامية.

لم تكن الحكومة البريطانية راغبة في تغيير سياستها في العراق وعزمت على إلحاقه بمستعمراتها، فقامت بمناورات سياسية لخداع الشعب العراقي من خلال إجراء بعض التنازلات السياسية وشق وحدة الفئات الوطنية، بغية الاستفادة من كسب الوقت في تهدئة الحالة، والقضاء على المظاهر المسلحة وزج القيادات الشعبية في السجون أو النفي إلى جزيرة هنجام، في الوقت الذي حطم مؤتمر (سان ريمو) عام ١٩٢٠م آمال الوطنيين العراقيين بتثبيته على قرارات (سايكس-بيكو) باقتسام العراق وسوريا ولبنان وفلسطين بين بريطانيا وفرنسا ثم إصداره قرار فرض الانتداب البريطاني على العراق، الذي صدم العراقيين بعقم أملهم في إنشاء دولة عراقية مستقلة، وكشف تنكر المستعمرين للوعود التي قطعوها على أنفسهم للشعب العربي، ففشل البريطانيون في تهدئة الحالة من خطورة نفور العراقيين من كلمة (الانتداب) بتبريرهم على لسان المندوب السامي (بيرسي كوكس) [إنني أقرر بان الكلمة (منتدب) قد طرحت من قبل الشخص الذي أوصى بها، وهو الرئيس ويلسون... أي انه الشخص الذي يتعهد بتقديم الخدمة إلى آخر بالنسبة إلى الملكية المودعة في يديه من لدن

(١) محمد طاهر العمري الموصلي، الجزء الثالث، المصدر السابق، ص٦٠.

(٢) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص٤٩.

(٣) P. W. Iraq. A study in Political development ,Ireland ,London 1937,P,305;

السر ارنولد ويلسن، الثورة العراقية، ترجمة جعفر الخياط، دار الرافدين، ط٢، بيروت- ٢٠٠٤م، ص ص ٤٥-٤٨.

(٤) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص ص١٢٩-١٤٥.

(٥) المصدر نفسه، ص١٤٥.

الآخرين، فالكلمة (الآخرون) يقصد بها عصبة الأمم، في حين أن كلمة انتداب هي العقد الذي تقدم الخدمة بموجبه، غير إن الكلمة في العراق أخذت معناها الآخر الذي يعني بطلب السيادة من لدن دولة ما][1]، ومهما يكن ترتيب العبارات ومضمونها فهي لا تخرج عن معنى الاستعمار.

لم تجدِ نفعاً المفاوضات السياسية التي عقدت بين مندوبي الشعب وأصدقاء الحكومة ومواليهم مع نائب الحاكم الملكي (ويلسن) في ٢٨ مايس ١٩٢٠م، إذ كانت المفاوضات أشبه بالمناظرة التي يعقدها الفرقاء لكسب الجولة ودحر الخصم دون التوصل إلى حل ينال موافقة الطرفين، وبذلك اظهر للعراقيين أن قضيتهم لا تحل إلا بقيام الثورة المسلحة التي أعلنت في الثلاثين من حزيران ١٩٢٠م، والتي توقع قيامها وكيل الحاكم السياسي البريطاني ضد حكومتهم في مضمون رسالته إلى الجنرال هالدن في حزيران ١٩٢٠م قوله (انه من المحتمل إن تحدث اضطرابات خطيرة في البلاد خلال الشهرين القادمين)[2] وأكدتها (المس بيل) في رسائلها (لقد مر علينا أسبوع مليء بالحوادث، ازدادت فيه دعاة الوطنيين... وكان المتطرفون يدعون إلى الاستقلال ولا يريدون الانتداب)[3].

أصدرت السلطة البريطانية منشور رقم ٧٠ نشر نصه في جريدة العراق حول تحديد سياستها النهائية في العراق من أنها ستجعل فيه حكومة مستقلة تضمن استقلالها جمعية عصبة الأمم، وإلزامها بتشكيل قانون أساسي واستشارتها أهالي العراق في مسألة تشكيله مع ملاحظة حقوق (الأجناس المختلفة الموجودة في بلاد العراق ورغائبها ومنافعها)[4]، فهو وثيقة رسمية واضحة سوغت بريطانيا فيه سياستها الاستعمارية التي ستربط العراق بالقرارات الدولية المهيمنة عليها، وبهذا الشأن لقيت معارضة شديدة من الوطنيين العراقيين، فضلا عن تطور الموقف الحربي في الفرات الأوسط وظهور الحركات المسلحة ضد القوات البريطانية.

فمارست بريطانيا سياسة الاستبداد في العراق القائمة على اضطهاد سكانه ومعاملتهم بقسوة في ثورة العشرين ومضت على هذا الأسلوب في محاولة منها لكسب بعض رؤساء العشائر وجعلهم موالين لها خدمة في تحقيق أهدافها ومصالحها، فانضوى بعضهم للخدمة المدنية عند الضباط السياسيين البريطانيين فحققت بذلك سلطة داخلية محكمة، لها نفوذ كبير على المواطنين منفذة أوامرهم وخولتهم على قمع المعارضين والسيطرة الأمنية في مناطقهم، فالشيخ (عمران السعدون) قائم مقام الهندية رافق معاون الحاكم السياسي البريطاني في مدينة (طويريج) الكابتن (جاردين) في ١٩ تموز ١٩٢٠م وسايره في التوسط إلى مخيم الكوفة لإجراء الترتيبات لوقف القتال، والتي انقطعت تلك المفاوضات مع الثوار[5]، حيث أثرت سلباً في العلاقات العشائرية في المنطقة، وعُلم عند العشائر أن ولاء الشيخ (عمران) غير أكيد وحذر منه، فضلا عن معارضته للعشائر التي حررت مدينة الكفل التابعة إداريا لقضاء الهندية في ٢٠ تموز في كبح نشاط الثوار وهددهم بالتعاون مع البريطانيين في مقاومتهم[6]، وعلى العكس من ذلك عمل الميجر (ديلي Deely) إلى (الحاج مخيف) مكيدة عند حضوره لمقره في الديوانية وأمر باعتقاله وسوقه إلى البصرة ثم نفيه إلى جزيرة هنجام مع المنفيين هناك[7].

كما استخدم المحتلون أسلوب حجز الأشخاص (رهائن) حيث عملت القوات البريطانية في الديوانية على وضع خطة عسكرية للانسحاب منها إلى الحلة، فأطلق الميجر (ديلي) سراح الشيخ (شعلان العطية) رئيس عشائر الأكرع بعد ان حجز شقيقه الشيخ (جبل العطية) وابنه (موجد الشعلان) كرهائن للبر بالوعد الذي قطعه بعدم مقاتلة الجيش المنسحب في حدود قبيلته[8].

نكثت السلطة البريطانية وعدها بقيادة الميجر (نوربري Noorbery) ولم تفِ بمواثيقها عندما وقعت اتفاقية هدنه مع الثوار في الكوفة في تموز ١٩٢٠م، باتفاق الإفراج عن المنفيين والمعتقلين العراقيين ووقف القتال في الرميثة وإجلاء الحكام البريطانيين من مناطق الفرات الأوسط وإجراء الاستفتاء والمفاوضات من البريطانيين على أساس منح العراق الاستقلال والحرية مقابل تعهد رؤساء القبائل في فك الحصار عن الحامية البريطانية في أبي صخير الذي تم تنفيذه من لدن العراقيين[9]، حيث وافتهم القوة البريطانية في مقاتلتهم بعد أن حصلت على مرادها بنقض الاتفاق.

مارست السلطة المحتلة أساليب أخرى منها التجويع والحرمان من خلال قيامهم بإتلاف المزارع والبساتين وقطع المياه عن مدينة كربلاء لإيقاع الأذى في سكانها ومزارعها التي

(١) The letters، Vol، 11,PP,535-536.

(٢) Haldane، Op,Cit، P,36.

(٣) The letters، Vol، 11,P,397.

(٤) جريدة العراق في ٢حزيران١٩٢٠م.

(٥) المس بيل، المصدر السابق، ص٤٥٠.

(٦) علي الوردي، الجزء الخامس، المصدر السابق، ص٢٧٤.

(٧) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص٢١٤.

(٨) علي الوردي، الجزء الخامس، المصدر السابق، ص٢٨٢.

(٩) عبد الله الفياض، المصدر السابق، ص٢٧٤.

قال فيه الجنرال هالدن (لما كانت كربلاء مسؤولة إلى حد غير قليل عن قيام الثورة فاني رغبت في الاستيلاء على ناظم الحسينية الذي كان يبعد عن الفرات بمائتي ياردة، لكي اجعل سكان البلدة يشعرون بعذاب الحرمان من الماء) وتشفى بمعاناة ومشقات سكان كربلاء قائلاً (فالضغط المعنوي الذي نتج عن إظهار مقدرتي على حرمانهم معين الحياة كان بلا شك عظيماً)[1]، وسارت سياستهم على حرق بيوت من اشتركوا في الثورة في شمال العراق في منطقة دلتاوه ودور الرؤساء الزيباريين والبرزانيين ومصادرة أموالهم[2]، وأتلفت مزارع وحقول قرى قضاء الهندية وحرق مضيفي الشيخ (شمران) رئيس عشيرة آل فتلة والشيخ (جياد المحمد) رئيس البراجع، وقامت بمصادرة وقتل أعداد كبيرة من رؤوس الأغنام والأبقار والخيل في المنطقة[3]، ولم تعر اهتماماً بالقوانين الدولية وحقوق الإنسان، فأقدمت على إعدام من أسرته من الثوار دون تحقيق أو محاكمة[4].

قصفت المدن والقرى بقذائف الطائرات والمدافع التي لم يسلم منها حتى المتعبدين في مسجد الكوفة، وفتكت قنابلهم بأجساد الكثيرين نشر خبره الثوار بـبلاغ إن (جناية الانكليز على المعابد وإلقاء القذائف النارية على مسجد الكوفة، قتل النساك والمتعبدين)[5].

استلمت قيادة الاحتلال البريطاني سبعين ألف بندقية من عشائر الفرات الأوسط بعد ثورة العشرين، في حين لم يجمع من عشائر المنتفك أية قطعة سلاح (لأسباب استثنائية)[6]، حيث كان المحتلون يبتغون من ذلك تحقيق أمرين، الأول بقاء هذه العشائر على ولائها وإخلاصها لهم والثاني تكيد بهم كقوة يمكن إن تستغلها في ضرب العشائر الأخرى المعارضة لسياستها في مناطقهم.

اعترف وكيل الحاكم المدني العام (ويلسن) بتقريره السري على (انتعاش الروح القومية) وان ثورة العشرين جعلت (الشك يحل محل اليقين) والذي غير فكره السياسي في تحويل العراق إلى هند ثانية وإقامة حكم بريطاني مباشر[7]، فضلاً عن تزويد الحكومة البريطانية مندوبها الجديد للعراق (بيرسي كوكس) الأكثر هدوءً ودبلوماسية من سابقه في سياسته مع العراقيين، تعليماتها السياسية في رسم مستقبل العلاقة بينهم والعراق بموجب معاهدة جديدة لا بصك الانتداب القديم[8]، والعمل على تأليف حكومة عراقية مؤقتة تعتمد العراقيين في إشغال مناصبها الوزارية، الذي سعى بصعوبة على اختيار شاغليها ممن يعرفون بـ(المعتدلين) على حد تعبيره لهم الإلمام بالأمور الإدارية والحكومية، حيث لم يتورع من أجل الحصول عليهم إلا بنشر الإعلانات الرسمية التي حددت فيها العراقيين ممن سبق انتخابهم لمجلس الأعيان ومجلس المبعوثان العثماني[9]، فضلا عن بعثه الكتب الخاصة للعراقيين الموجودين خارج العراق ممن لهم دراية في أمور السياسة والإدارة[10]، فوقع تعيينه على حكومة عراقية برئاسة (عبد الرحمن النقيب)[11] في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠م تحت إشراف المندوب السامي البريطاني، تكون جسراً بينه وبين الشعب العراقي لإقامة الحكم المقرر، وجعلت على رأس كل وزارة مستشاراً بريطانياً لتوجيه سياستها من خلاله، وحكم العراق حكماً مباشراً، فعينت لكل لواء وقضاء حاكماً عسكرياً من ضباط الجيش البريطاني، ممن لم يمارسوا الشؤون الإدارية والمدنية، الذين ازدروا الناس واحتقروهم وعاملوهم بخشونة، ووضعوا نظاماً مستمداً من عادات وأوضاع غير مألوفة عند العشائر العراقية[12]، واعترفت السلطة البريطانية بالأساليب الإدارية الفوضوية التي مارسها موظفوها في العراق، من خلال استخدامها (الجنود والضباط الذين لم يألفوا الاشتغال في

(١) Haldane، OP,cit، P,147.

(٢) جريدة العراق في ٤ تشرين الأول ١٩٢٠م؛ المس بيل، المصدر السابق، ص٢٢٧.

(٣) فريق المزهر الفرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠م ونتائجها، مطبعة النجاح، ط٢، بغداد، ١٩٥٥م، ص٤٢٣.

(٤) أمين سعيد، الجزء الثاني، المصدر السابق، ص٧٠.

(٥) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص ٢٢١.

(٦) ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠م، الجزء الأول، ترجمة سليم طه التكريتي، مطبعة حسام، بغداد-١٩٨٨م، ص٢٠٥.

(٧) Wilson، A. T. Mesopotamia 1917-1920، A clash of Layalties، London، 1931، P,54.

(٨) عبد الله الفياض، المصدر السابق، ص٣٢٧.

(٩) جريدة العراق في ١٢ تموز١٩٢٠م.

(١٠) مجيد خدوري، عرب معاصرون، ادوار القادة في السياسة، الدار المتحدة للنشر، بيروت-١٩٧٣م، ص٥٨.

(١١) من وجهاء مدينة بغداد ونقيب أشرافها، ولد سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م وتقلد نقابة الأشراف بعد وفاة أخيه سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٨م ومنحه السلطان العثماني (عبد الحميد الثاني) نيشانا من الدرجة الثالثة سنة ١٢٩٧هـ/١٨٨٠م، وكان مقدرا من الحكومة العثمانية وعند احتلال البريطانيين مدينة بغداد عام ١٩١٧م، لقي الحظوة عندهم وعين أول رئيس لوزراء العراق عام ١٩٢٠م واستقال سنة ١٩٢٢م، وتوفي سنة ١٣٤٥هـ/١٩٢٧م. أبي المعز السيد محمد القزويني، طروس الإنشاء وسطور الإملاء، تحقيق: جودت القزويني، ب ط، بيروت- ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ص ١٣٩.

(١٢) فاضل حسين وعبد الوهاب عباس القيسي وآخرون، تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة بغداد، بغداد-١٩٨٠م، ص٢٣.

المناصب الإدارية... ولم يطلعوا على وسائل الإدارة ويجهلون الأحوال والظروف التي تحيط بهذه البلاد (العراق)... وإن فريقاً منهم ضعيف في الإدارة... غير كفؤ للقيام بوظائفه ومنهم من كان يرسل تقريراً ويعقبه بآخر يختلف فحواه عن التقرير الأول)[1]، وبذلك وجدت بريطانيا ترشيح الأمير (فيصل بن الحسين) لعرش العراق الأفضل لأداء مهمتها في العراق، دون اعتراض شعبي، لحل مشاكلها في العراق، وإبعاد العراقيين عن اللجوء إلى السلاح مرة أخرى، فضلاً عن تعويضه عما فقده في مملكة سوريا بنظامه المعتدل الذي سيكون في نظرهم خير ضمان لهم في التصدي للتيارين الكمالي والبلشفي الذي ظهر تأثيرهما واضحًا في العراق[2].

عانى الملك (فيصل) من الثقل السياسي الذي سيكتشفه، في التعامل مع ارث ثقيل خلفه حكم عثماني متخلف واحتلال بريطاني استعماري يشوبه التشابك وعقدة مستعصية، وجد فيصل في تخفيف أثارها (في المراوغة والتلون ونقض العهود)[3] عمل طوال سنوات حكمه العراق من تتويجه يوم ٢٣ أب ١٩٢١م وحتى وفاته في ٧ أيلول ١٩٣٣م[4]، بنشاط منقطع النظير نابع عن رغبة صادقة في إقامة الدولة الحديثة في حدود الإمكان، ونزاهة مشهودة.

مقدمات مؤتمر الكوفة

وسط كل الأحداث السابقة، وفي يوم ١٧ تموز/يوليو عقد في مدينة الكوفة مؤتمرٌ لعقد هدنة ما بين الثوار في منطقة لواء الشامية والنجف والإنجليز وقد حضر المؤتمر عن الجانب الإنجليزي الميجُر (توربري) الحاكم الإنجليزي للواء الشامية والنجف[5]. ومثل الثوار بالإضافة إلى رؤساء العشائر الموجودة في المنطقة كل من الشيخين عبد الكريم الجزائري وجواد الجواهري اللذان كان مندوبين عن الشيخ فتح الله الأصفهاني وقد تم الاتفاق أخيرًا ما بين الطرفين على هدنة تكون مدتها أربعة أيام ابتداء من اليوم الأول من شهر ذو القعدة لسنة ١٣٣٨ هجري الموافق ليوم ١٧ تموز/يوليو حيث

(١) Haldane، OP، Cit، P,36.

(٢) فاروق صالح العمر، حول سياسة بريطانيا في العراق١٩١٤-١٩٢١م، دراسة وثائقية، مطبعة الإرشاد، بغداد-١٩٧٧م، ص ص١٠٤-١٠٥.

(٣) أمين الريحاني، ملوك العرب، الإعمال الكاملة، المجلد الأول، الجزء الثاني، ب-ط، بيروت-١٩٨٠م، ص٣٢٧.

(٤) عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة١٩٢١-١٩٣٣م، دار الشؤون الثقافية، بغداد-١٩٩١م، ص٣٢٠.

(٥) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الخامس، ص٢٦٥.

تنسحب حامية أبو صخير إلى الكوفة من دون أن يصيبها أي أذى وقد تعهد من جانبه الميجر نوربري بمراجعة الحاكم العام ببغداد حول مطاليب الثوار في اللواء وهي: العفو العام عن جميع العراقيين بمن فيهم أهل الرميثة، الشامية والدغارة. وتوقف جميع الحركات العسكرية وإصلاح سكة الحديد ونقل القوات العسكرية من مكان إلى آخر. وإطلاق سراح جميع المعتقلين والمنفيين. وتشكيل المؤتمر العراقي[6].

لم تستمر الهدنة الموقعة ما بين الطرفين التي كان أمدها أربعة أيام إذ تم اختراقها من قبل كلا الجانبين في اليوم الثالث أي في يوم ١٩ تموز ويرجع السبب الرئيسي في خرق الهدنة من قبل الثوار هو أن الكثير منهم قد ندموا في إعطاء هذه الهدنة وتخليص حامية أبو صخير من الحصار بعد أن كثر عليهم النقد والتجريح، حيث هاجم ثوار المنطقة خمسة شخاتير وهي محملة بالمؤن والعتاد لنقلها لغرض إمداد حامية الكوفة وفي الوقت نفسه هاجم نفر من أهل الكوفة السراي الحكومي الموجود في المدينة وقاموا بالاستيلاء عليه[7].

بعد هذا التاريخ أضطر رؤساء العشائر المترددون إلى الانضمام إلى الثوار تحت ضغط الرأي العام الذي كان يعد كل من لا ينضم إلى الثورة كافرًا نصرانيًا[8]. وقام الثوار ومن انضم معهم بحصار الحامية الإنجليزية الموجودة في الكوفة والتي كان يقدر عدد أفرادها ب ٧٥٠ شخصًا مؤلفة من الجنود، الشبانة، الشرطة والموظفين وكما يرأس الحامية الميجر نوربري وقد بدا الحصار الفعلي للحامية في يوم ٢١ تموز وأناط الثوار بأمر الحصار بعلوان الحاج سعدون رئيس بني حسن[9]. وقد كانت الحامية قد تحصنت في الخانات المشرفة على النهر كما كانت الباخرة الحربية آير فلاي قد رست في النهر تجاه الحامية لحمايتها[10].

وقد كانت الطائرات الإنجليزية تقوم بالإغارة على الكوفة طيلة مدة الحصار على الحامية وفي يوم ٢٤ تموز ألقت إحدى الطائرات ثلاث قنابل على جامع الكوفة الكبير فادى ذلك إلى مقتل العديد من الناس الذين كانوا متواجدين في الجامع[11].

وقد استمر حصار الثوار للحامية الإنجليزية زهاء ثلاثة أشهر وفي يوم ١٧ من شهر تشرين الأول وعند الساعة الثامنة

(٦) المرجع السابق، ص٢٧٠.

(٧) علي الوردي، مرجع سابق، ص٢٧١.

(٨) علي الوردي، مرجع سابق، ص٢٧٢.

(٩) علي الوردي، مرجع سابق، ص٣٤٣.

(١٠) علي الوردي، مرجع سابق، ص٣٤٤.

(١١) علي الوردي، مرجع سابق، ص٣٤٨.

صباحا وصلت القوات الإنجليزية إلى الأطراف الشمالية من البلدة وكان الثوار متجمعين في البلدة وبعد معركة ما بين الطرفين استطاعت القوات الإنجليزية دخول البلدة وكان ذلك عند الساعة التاسعة والنصف من صباح نفس اليوم[١].

كما تم في اليوم نفسه فك حصار الحامية الإنجليزية وفي يوم ٢٠ من نفس الشهر استعادت القوات الإنجليزية المدفع الذي كان الثوار قد غنموه منهم في معركة الرارنجية والذي كان قد أستعمل في قصف الحامية الإنجليزية أثناء فترة الحصار لها[٢].

الخاتمة

منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، تركزت سياسة الاستعمار البريطاني في الهند على العراق، من خلال الصلة الوثيقة بين ما يجري في شبه القارة الهندية ومسارها عبر الخليج العربي، والتي نتج عنها إجبار العراق على تحقيق أهداف الاستعمار البريطاني بعد ضمه إلى المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، في ميدان شاسع من السياسة العامة والإدارة، معتقدة أنها ستضمن نجاح سياستها على أساس وجود الأسواق الجديدة والمواد الخام فيه، كما عملت سلطة الاحتلال على إصدار قوانين تطلبتها الأوضاع المحلية والإدارية بعيدة عن واقع العراق السياسي والاجتماعي، تبنتها لجانها العسكرية بمعاونة شيوخ القبائل المؤيدين للاحتلال ببقائهم في حكمهم حسب العرف العشائري، رافقها تصرفات حكامها الحمقى في التعامل مع العراقيين وفي التأثير المباشر في المجتمع العراقي من خلال سياسة (فرق تسد)، كان محصلتها تعزيز التناقضات والمشكلات الاجتماعية والسياسية في منظور منشور الجنرال (مود) وهدفها في تضليل العرب وخداعهم بسعيها إلى نهوضهم مرة أخرى واستعادت مكانتهم السياسية وفق مبدأ (تقرير المصير) الذي وجدت فيه أيسر وسيلة للسيطرة عليهم وتحقيق سياستها الواضحة المنفذة في الهند ومصر.

فرضت سلطة الاحتلال الحكم المركزي المباشر على العراق وتفننت في استحصال الضرائب القائمة والجديدة، التي أثقلت كاهل العراقيين بأعباء اقتصادية كبيرة، واتبعت سياسة التركيز في توسيع نفوذها وترسيخ دعائم الإقطاع وتطوير مقوماته بأسس قانونية من خلال اعتمادها على اقل عدد من عملائها سواء العشائر أو المتنفذين في المدن في حكم العراق، من خلال تشريعاتها وقراراتها المكرسة اغلبها بشأن الأرض والعشائر وأحكامها.

وسّع الموقف الذي تبناه البريطانيون تجاه استقلال العراق السياسي من شقة الخلاف بينهم وبين العراقيين، وفشلت خططهم في حكم العراق حكماً مباشراً وربطه بحكومة الهند، وكان لافتقار العاملين السياسيين البريطانيين في العراق إلى الخبرة الإدارية والحنكة السياسية وجهلهم بطبيعة المجتمع العراقي، وراء إيقاعهم في نشاط المقاومة الوطنية المسلحة ورفض الشعب لسياستهم القائمة، وفشلهم في تفكيك أواصر الشعب ولحمته في تأجيج الطائفية، كان على العكس الذي نتج عنه تمسكهم بتقاليدهم وفتاوى القيادات الدينية، التي وحدت موقفهم في رفض الاحتلال ومقاومته المسلحة في ثورة العشرين، والتي نتج عنها انهيار مخططاتهم الاستعمارية في جعل العراق مستعمرة لها من خلال تمسكهم بالقرارات الدولية بفرض الانتداب عليه، والتي اجبرها العراقيون على إعادة النظر في سياستهم تجاه العراق، بأسلوب ذكي يضمن لبريطانيا مصلحتها في العراق بوسائل جديدة، عبر عنها حكامهم في خطاباتهم ومذكراتهم بقول المندوب السامي بيرسي كوكس (إن دولة انكلترا أرسلتني للمساعدة، والاتفاق مع أشراف ورؤساء العراق لنحصل على الغاية المطلوبة للطرفين وتأليف الحكومة العربية حكومة مستقلة بنظارة دولة انكلترا، ولقد جئت لهذا المقصد)[٣]، وان لم يكن هناك حتى قرار متخذ بشأن شكل الحكم في العراق فقد اقترح (بيرسي كوكس) بوثيقة مؤرخة في نيسان ١٩١٨م قائلا (إن المندوب السامي قد تساعده إذا تطلب الأمر وزارة نصفها من الأهالي ونصفها من الموظفين البريطانيين، وربما يستندها مجلس إداري أو هيئة ما استشارية تتألف باجمعها من أعيان البلاد البارزين... وإذا أريد تنصيب رأس رمزي فهو يوصي بنقيب بغداد وهو احد الذوات المسنين)[٤] واعترفت صحفهم بسياستهم الفاشلة بأنها (منحت الشعب العربي من دون ريب درسًا عمليًا في الكفاءة، غير إن هناك أشياء أخرى اعز على قلب الإنسان والى قلب العربي بصفة خاصة من الكفاءة، ولاسيما حين يتم دفعه بثمن باهظ فالعرب اليوم اقل تمتعًا بالحرية مما كانوا عليه تحت حكم الأتراك، وأنهم الآن يدفعون ثلاثة أضعاف ما كانوا يدفعونه من الضرائب)[٥].

---

(١) علي الوردي، مرجع سابق، ص١٤٧.

(٢) Haldane (Insurrection in Mesopotamia. P 192 -Edinburgh 1922

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الأول، المكتبة العصرية، ط٢، صيدا ١٩٥٧م، ص١٥٧.

(٤) F. O. 371/4148 --- 13298. War Cabinet---- Eastern Committee. Secret. 39th Meeting. November27,1918. Annex.

مقتبس عن غسان العطية، المصدر السابق، ص٢٢٣.

(٥) جريدة المانجستر غارديان في ٢٤ تموز ١٩٢٠م، مقتبس عن هنري فوستر، الجزء الأول، المصدر السابق، ص١٤١.

لم تكن الحكومة البريطانية راغبة في تغيير سياستها في العراق وعزمت على إلحاقه بمستعمراتها، فقامت بمناورات سياسية لخداع الشعب العراقي من خلال إجراء بعض التنازلات السياسية وشق وحدة الفئات الوطنية، بغية الاستفادة من كسب الوقت في تهدئة الحالة، والقضاء على المظاهر المسلحة وزج القيادات الشعبية في السجون أو النفي إلى جزيرة هنجام، في الوقت الذي حطم مؤتمر (سان ريمو) عام ١٩٢٠م آمال الوطنيين العراقيين بتثبيته على قرارات (سايكس-بيكو) باقتسام العراق وسوريا ولبنان وفلسطين بين بريطانيا وفرنسا ثم إصداره قرار فرض الانتداب البريطاني على العراق، الذي صدم العراقيين بعقم أملهم في إنشاء دولة عراقية مستقلة، وكشف تنكر المستعمرين للوعود التي قطعوها على أنفسهم للشعب العربي، ففشل البريطانيون في تهدئة الحالة من خطورة نفور العراقيين من كلمة (الانتداب) بتبريرهم على لسان المندوب السامي (بيرسي كوكس) [إنني أقرر بان الكلمة (منتدب) قد طرحت من قبل الشخص الذي اوصى بها، وهو الرئيس ويلسون... أي انه الشخص الذي يتعهد بتقديم الخدمة إلى آخر بالنسبة إلى الملكية المودعة في يديه من لدن الآخرين، فالكلمة (الآخرون) يقصد بها عصبة الأمم، في حين أن كلمة انتداب هي العقد الذي تقدم الخدمة بموجبه، غير إن الكلمة في العراق أخذت معناها الآخر الذي يعني بطلب السيادة من لدن دولة ما][١]، ومهما يكن ترتيب العبارات ومضمونها فهي لا تخرج عن معنى الاستعمار.

لم تجدِ نفعاً المفاوضات السياسية التي عقدت بين مندوبي الشعب وأصدقاء الحكومة ومواليهم مع نائب الحاكم الملكي (ويلسن) في ٢٨ مايس ١٩٢٠م، إذ كانت المفاوضات أشبه بالمناظرة التي يعقدها الفرقاء لكسب الجولة ودحر الخصم دون التوصل إلى حل ينال موافقة الطرفين، وبذلك اظهر للعراقيين أن قضيتهم لا تحل إلا بقيام الثورة المسلحة التي أعلنت في الثلاثين من حزيران ١٩٢٠م، والتي توقع قيامها وكيل الحاكم السياسي البريطاني ضد حكومتهم في مضمون رسالته إلى الجنرال هالدن في حزيران ١٩٢٠م قوله (انه من المحتمل إن تحدث اضطرابات خطيرة في البلاد خلال الشهرين القادمين)[٢] وأكدتها (المس بيل) في رسائلها (لقد مر علينا أسبوع مليء بالحوادث، ازدادت فيه دعاة الوطنيين... وكان المتطرفون يدعون إلى الاستقلال ولا يريدون الانتداب)[٣].

أصدرت السلطة البريطانية منشور رقم ٧٠ نشر نصه في جريدة العراق حول تحديد سياستها النهائية في العراق من أنها ستجعل فيه حكومة مستقلة تضمن استقلالها جمعية عصبة الأمم، وإلزامها بتشكيل قانون أساسي واستشارتها أهالي العراق في مسالة تشكيله مع ملاحظة حقوق (الأجناس المختلفة الموجودة في بلاد العراق ورغائبها ومنافعها)[٤]، فهو وثيقة رسمية واضحة سوغت بريطانيا فيه سياستها الاستعمارية التي ستربط العراق بالقرارات الدولية المهيمنة عليها، وبهذا الشان لقيت معارضة شديدة من الوطنيين العراقيين، فضلا عن تطور الموقف الحربي في الفرات الأوسط وظهور الحركات المسلحة ضد القوات البريطانية.

فمارست بريطانيا سياسة الاستبداد في العراق القائمة على اضطهاد سكانه ومعاملتهم بقسوة في ثورة العشرين ومضت على هذا الأسلوب في محاولة منها لكسب بعض رؤساء العشائر وجعلهم موالين لها خدمة في تحقيق أهدافها ومصالحها، فانضوى بعضهم للخدمة المدنية عند الضباط السياسيين البريطانيين فحققت بذلك سلطة داخلية محكمة، لها نفوذ كبير على المواطنين منفذة أوامرهم وخولتهم على قمع المعارضين والسيطرة الأمنية في مناطقهم، فالشيخ (عمران السعدون) قائم مقام الهندية رافق معاون الحاكم السياسي البريطاني في مدينة (طويريج) الكابتن (جاردين) في ١٩ تموز ١٩٢٠م وسايره في التوسط إلى مخيم الكوفة لإجراء الترتيبات لوقف القتال، والتي انقطعت تلك المفاوضات مع الثوار[٥]، حيث اثرت سلباً في العلاقات العشائرية في المنطقة، وعُلم عند العشائر ان ولاء الشيخ (عمران) غير أكيد وحذر منه، فضلا عن معارضته للعشائر التي حررت مدينة الكفل التابعة اداريا لقضاء الهندية في ٢٠ تموز في كبح نشاط الثوار وهددهم بالتعاون مع البريطانيين في مقاومتهم[٦]، وعلى العكس من ذلك عمل الميجر (ديلي Deely) إلى (الحاج مخيف) مكيدة عند حضوره لمقره في الديوانية وأمر باعتقاله وسوقه إلى البصرة ثم نفيه إلى جزيرة هنجام مع المنفيين هناك[٧].

(١) The letters، Vol، 11,PP,535-536.

(٢) Haldane، Op,Cit، P,36.

(٣) The letters، Vol، 11,P,397.

(٤) جريدة العراق في ٢حزيران ١٩٢٠م.

(٥) المس بيل، المصدر السابق، ص٤٥٠.

(٦) علي الوردي، الجزء الخامس، المصدر السابق، ص٢٧٤.

(٧) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص٢١٤.

كما استخدم المحتلون أسلوب حجز الأشخاص (رهائن) حيث عملت القوات البريطانية في الديوانية على وضع خطة عسكرية للانسحاب منها إلى الحلة، فأطلق الميجر (ديلي) سراح الشيخ (شعلان العطية) رئيس عشائر الأكرع بعد ان حجز شقيقه الشيخ (جبل العطية) وابنه (موجد الشعلان) كرهائن للبر بالوعد الذي قطعه بعدم مقاتلة الجيش المنسحب في حدود قبيلته[١].

نكثت السلطة البريطانية وعدها بقيادة الميجر (نوربري Noorbery) ولم تف بمواثيقها عندما وقعت اتفاقية هدنه مع الثوار في الكوفة في تموز ١٩٢٠م، باتفاق الإفراج عن المنفيين والمعتقلين العراقيين ووقف القتال في الرميثة وإجلاء الحكام البريطانيين من مناطق الفرات الأوسط وإجراء الاستفتاء والمفاوضات من البريطانيين على أساس منح العراق الاستقلال والحرية مقابل تعهد رؤساء القبائل في فك الحصار عن الحامية البريطانية في أبي صخير الذي تم تنفيذه من لدن العراقيين[٢]، حيث وافتهم القوة البريطانية في مقاتلتهم بعد ان حصلت على مرادها بنقض الاتفاق.

ومارست السلطة المحتلة أساليب أخرى منها التجويع والحرمان من خلال قيامهم بإتلاف المزارع والبساتين وقطع المياه عن مدينة كربلاء لإيقاع الأذى في سكانها ومزارعها التي قال فيه الجنرال هالدن (لما كانت كربلاء مسؤولة إلى حد غير قليل عن قيام الثورة فاني رغبت في الاستيلاء على ناظم الحسينية الذي كان يبعد عن الفرات بمائتي ياردة، لكي اجعل سكان البلدة يشعرون بعذاب الحرمان من الماء) وتشفى بمعاناة ومشقات سكان كربلاء قائلاً (فالضغط المعنوي الذي نتج عن إظهار مقدرتي على حرمانهم معين الحياة كان بلا شك عظيماً)[٣]، وسارت سياستهم على حرق بيوت من اشتركوا في الثورة في شمال العراق في منطقة دلتاوه ودور الرؤساء الزيباريين والبرزانيين ومصادرة أموالهم[٤]، وأتلفت مزارع وحقول قرى قضاء الهندية وحرق مضيفي الشيخ (شمران) رئيس عشيرة آل فتلة والشيخ (جياد المحمد) رئيس البراجع، وقامت بمصادرة وقتل أعداد كبيرة من رؤوس الأغنام والأبقار والخيل في المنطقة[٥]، ولم تعر اهتماماً بالقوانين الدولية وحقوق الإنسان، فاقدمت على إعدام من أسرته من الثوار دون تحقيق أو محاكمة[٦].

وقصفت المدن والقرى بقذائف الطائرات والمدافع التي لم يسلم منها حتى المتعبدين في مسجد الكوفة، وفتكت قنابلهم بأجساد الكثيرين نشر خبره الثوار ببلاغٍ إن (جناية الانكليز على المعابد وإلقاء القذائف النارية على مسجد الكوفة، قتل النساك والمتعبدين)[٧].

استلمت قيادة الاحتلال البريطاني سبعين ألف بندقية من عشائر الفرات الأوسط بعد ثورة العشرين، في حين لم يجمع من عشائر المنتفك أية قطعة سلاح (لأسباب استثنائية)[٨]، حيث كان المحتلون يبتغون من ذلك تحقيق أمرين، الأول بقاء هذه العشائر على ولائها وإخلاصها لهم والثاني تكيد بهم كقوة يمكن إن تستغلها في ضرب العشائر الأخرى المعارضة لسياستها في مناطقهم.

واعترف وكيل الحاكم المدني العام (ويلسن) بتقريره السري على (انتعاش الروح القومية) وان ثورة العشرين جعلت (الشك يحل محل اليقين) والذي غير فكره السياسي في تحويل العراق إلى هند ثانية وإقامة حكم بريطاني مباشر[٩]، فضلاً عن تزويد الحكومة البريطانية مندوبها الجديد للعراق (بيرسي كوكس) الأكثر هدوءً ودبلوماسية من سابقه في سياسته مع العراقيين، تعليماتها السياسية في رسم مستقبل العلاقة بينهم والعراق بموجب معاهدة جديدة لا بصك الانتداب القديم[١٠]، والعمل على تأليف حكومة عراقية مؤقتة تعتمد العراقيين في إشغال مناصبها الوزارية، الذي سعى بصعوبة على اختيار شاغليها ممن يعرفون بـ(المعتدلين) على حد تعبيره لهم الإلمام بالأمور الإدارية والحكومية، حيث لم يتورع من أجل الحصول عليهم إلا بنشر الإعلانات الرسمية التي حددت فيها العراقيين ممن سبق انتخابهم لمجلس الأعيان ومجلس المبعوثان العثماني[١١]، فضلا عن بعثه الكتب الخاصة للعراقيين الموجودين خارج العراق ممن لهم دراية في أمور السياسة والإدارة[١٢]، فوقع تعيينه على حكومة عراقية

(١) علي الوردي، الجزء الخامس، المصدر السابق، ص٢٨٢.

(٢) عبد الله الفياض، المصدر السابق، ص٢٧٤.

(٣) Haldane، OP,cit، P,147

(٤) جريدة العراق في ٤ تشرين الأول ١٩٢٠م؛ المس بيل، المصدر السابق، ص٢٢٧.

(٥) فريق المزهر الفرعون، المصدر السابق، ص٤٢٣.

(٦) أمين سعيد، الجزء الثاني، المصدر السابق، ص٧٠.

(٧) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص٢٢١.

(٨) ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث، الجزء الأول، ص٢٠٥.

(٩) Wilson، A. T. Mesopotamia 1917-1920، A clash of Loyalties، London، 1931، P,54.

(١٠) عبد الله الفياض، المصدر السابق، ص٣٢٧.

(١١) جريدة العراق في ١٢ تموز ١٩٢٠م.

(١٢) مجيد خدوري، عرب معاصرون، ادوار القادة في السياسة، الدار المتحدة للنشر، بيروت-١٩٧٣م، ص٥٨.

برئاسة (عبد الرحمن النقيب)[1] في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠م تحت إشراف المندوب السامي البريطاني، تكون جسراً بينه وبين الشعب العراقي لإقامة الحكم المقرر، وجعلت على رأس كل وزارة مستشاراً بريطانياً لتوجيه سياستها من خلاله، وحكم العراق حكماً مباشراً، فعينت لكل لواء وقضاء حاكماً عسكرياً من ضباط الجيش البريطاني، ممن لم يمارسوا الشؤون الإدارية والمدنية، الذين ازدروا الناس واحتقروهم وعاملوهم بخشونة، ووضعوا نظاماً مستمداً من عادات وأوضاع غير مألوفة عند العشائر العراقية[2]، واعترفت السلطة البريطانية بالأساليب الإدارية الفوضوية التي مارسها موظفوها في العراق، من خلال استخدامها (الجنود والضباط الذين لم يألفوا الاشتغال في المناصب الإدارية... ولم يطلعوا على وسائل الإدارة ويجهلون الأحوال والظروف التي تحيط بهذه البلاد (العراق)... وإن فريقاً منهم ضعيف في الإدارة... غير كفؤ للقيام بوظائفه ومنهم من كان يرسل تقريراً ويعقبه بآخر يختلف فحواه عن التقرير الأول)[3]، وبذلك وجدت بريطانيا ترشيح الأمير (فيصل بن الحسين) لعرش العراق الأفضل لأداء مهمتها في العراق، دون اعتراض شعبي، لحل مشاكلها في العراق، وإبعاد العراقيين عن اللجوء إلى السلاح مرة أخرى، فضلاً عن تعويضه عما فقده في مملكة سوريا بنظامه المعتدل الذي سيكون في نظرهم خير ضمان لهم في التصدي للتيارين الكمالي والبلشفي الذي ظهر تأثيرهما واضحاً في العراق[4].

عانى الملك (فيصل) من الثقل السياسي الذي سيكتشفه، في التعامل مع ارث ثقيل خلفه حكم عثماني متخلف واحتلال بريطاني استعماري يشوبه التشابك وعقدة مستعصية، وجد فيصل في تخفيف أثارها (في المراوغة والتلون ونقض العهود)[5] عمل طوال سنوات حكمه العراق من تتويجه يوم ٢٣ آب ١٩٢١م وحتى وفاته في ٧ أيلول ١٩٣٣م[6]، بنشاط منقطع النظير نابع عن رغبة صادقة في إقامة الدولة الحديثة في حدود الإمكان، ونزاهة مشهودة.

الثورة العراقية وان فشلت عسكريًا، لكنها أسهمت كثيرًا في تطور الوعي السياسي والثوري بين السكان، وأظهرت دلائل نضوج سياسي في الفرات الأوسط لاسيما عند بعض كبار الشيوخ في رفض جميع أنواع السلطة المفروضة من خارج العشيرة والرغبة في تجنب الضرائب، فضلًا عن مطالبهم السياسية في تحقيق الاستقلال وتقرير المصير وإقامة حكم وطني في العراق بديلًا عن الحكم البريطاني المباشر.

❖ ❖ ❖

(١) من وجهاء مدينة بغداد ونقيب أشرافها، ولد سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م وتقلد نقابة الأشراف بعد وفاة أخيه سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٨م ومنحه السلطان العثماني (عبد الحميد الثاني) نيشانا من الدرجة الثالثة سنة ١٢٩٧هـ/١٨٨٠م، وكان مقدرا من الحكومة العثمانية وعند احتلال البريطانيين مدينة بغداد عام ١٩١٧م، لقي الحظوة عندهم وعين أول رئيس لوزراء العراق عام ١٩٢٠م واستقال سنة ١٩٢٢م، وتوفي سنة ١٣٤٥هـ/١٩٢٧م. أبي المعز السيد محمد القزويني، طروس الإنشاء وسطور الإملاء، تحقيق: جودت القزويني، ب ط، بيروت- ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ص ١٣٩.

(٢) فاضل حسين وعبد الوهاب عباس القيسي وآخرون، تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة بغداد، بغداد-١٩٨٠م، ص٢٣.

(٣) Haldane، OP، Cit، P,36.

(٤) فاروق صالح العمر، حول سياسة بريطانيا في العراق١٩١٤-١٩٢١م، دراسة وثائقية، مطبعة الإرشاد، بغداد-١٩٧٧م، ص ص١٠٤-١٠٥.

(٥) أمين الريحاني، ملوك العرب، الإعمال الكاملة، المجلد الأول، الجزء الثاني، ب-ط، بيروت-١٩٨٠م، ص٣٢٧.

(٦) عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة١٩٢١-١٩٣٣م، دار الشؤون الثقافية، بغداد-١٩٩١م، ص٣٢٠.